

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٦
نظام بيع فضلات الطرق ضمن حدود أمانة عمان الكبرى
صادر بمقتضى المادة (٧٥) من قانون البلديات رقم (٤١) لسنة ٢٠١٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بيع فضلات الطرق ضمن حدود أمانة عمان الكبرى لسنة ٢٠١٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الأمانة : أمانة عمان الكبرى.

المجلس : مجلس الأمانة .

الأمين : أمين عمان .

فضلة : وتشمل ما يلي :-

الطريق أ- أي طريق داخل حدود الأمانة ألغى بقرار من

المجلس وأصبح بذلك ملكا للأمانة بمقتضى

التشريعات النافذة.

ب- الزيادة في مساحة الارض المستملكة عن حاجة

الطريق التي استمكت الارض من أجلها داخل

حدود الأمانة ، وكان الاستملاك لغايات أمانة

عمان الكبرى.

المادة ٣ - أ - لغايات هذا النظام لا تعتبر أي أرض فضلة طريق يجوز بيعها بموجبه إذا كان بإمكان الأمانة بمقتضى أحكام التنظيم المعمول به الاستفادة منها عن طريق البناء أو استغلالها في أي مشروع من مشاريع المنفعة العامة .

ب- على المجلس عند النظر في اعتبار أي أرض فضلة طريق أن يراعي في ذلك أحكام ومتطلبات التنظيم في المنطقة التي تقع فيها تلك الأرض إضافة إلى شكلها الهندسي ومساحتها والاعتبارات المماثلة الخاصة بالعقارات المجاورة لها.

المادة ٤ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرات (ب) و(ج) و(د) من هذه المادة للأمين شريطة موافقة المجلس أن يقرر بيع أي أرض فضلة طريق إلى أي من المالكين المجاورين لضمها إلى عقاره المجاور لها أو إلى أي شخص طبيعي.

ب- إذا كان العقار المجاور لفضلة الطريق المطلوب بيعها مملوكا لأكثر من شخص واحد على وجه الشروع فتباع الفضلة لهم جميعا بنسبة حصة كل منهم في ذلك العقار إلا إذا وافقوا على بيع فضلة الطريق إلى أي شخص أو أكثر منهم .

ج- إذا كانت فضلة الطريق على امتداد حدود أكثر من عقار من العقارات المجاورة لها فيتم تقسيمها على مالكي تلك العقارات ويبيع لكل منهم الجزء المجاور لعقاره من الفضلة ويشترط في جميع الأحوال أن لا تتجاوز حدود أي جزء من الفضلة يباع لأي من أولئك الأشخاص حدود عقاره .

د- لا يجوز بيع أي أرض فضلة طريق قبل توجيه إخطار لمالكي العقارات المجاورة أو بنشره في إحدى الصحف اليومية المحلية الأكثر انتشارا وفقا للتصنيف المعتمد من دائرة اللوازم العامة لمرة واحدة على أن يتضمن الإخطار دعوة أولئك الأشخاص للتقدم إلى الأمانة بالطلب لشراء فضلة الطريق خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ أو نشر الإخطار ولا يجوز بيع فضلة الطريق أو أي جزء منها إلا لمن تقدم بطلب شرائها خلال تلك المدة .

المادة ٥ - أ. مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و(ج) من هذه المادة تباع فضلة الطريق حسب الأسعار الدارجة للأراضي في موقع الفضلة.

ب- يجوز بيع أي فضلة طريق بمبادلتها بعقار آخر على ان يتم تحديد ثمن كل من الفضلة والعقار الآخر حسب الاسعار الدارجة للأراضي في موقع كل منهما .

ج- تقدر أثمان فضلات الطرق المطلوب بيعها واثمان العقارات التي قد تتم مبادلتها بها من لجنة يشكلها المجلس لتحديد الثمن النهائي لتلك الفضلات والعقارات.

المادة ٦ - للمجلس ان يعدل عن بيع اي فضلة طريق في اي وقت وفي أي حالة من الحالات بما في ذلك الحالة التي لا يدفع فيها المشتري ثمن فضلة الطريق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغ او نشر الإخطار المنصوص عليه في الفقرة (د) من المادة (٤) من هذا النظام او خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغ قرار المجلس للمشتري بالموافقة على بيعه الفضلة بعد ان حدد ثمنها أي التاريخين أسبق .

المادة ٧ - يتحمل المشتري لأي فضلة طريق جميع الضرائب والرسوم والنفقات والمصاريف المترتبة او الناجمة عن عملية وإجراءات البيع او المبادلة بما في ذلك أجور النشر ويترتب عليه دفع العوائد التنظيمية العامة والخاصة والتحققات المالية الأخرى المترتبة على فضلة الطريق والعقار الآخر الذي تمت مبادلتها بها شريطة ان تكون الالتزامات المالية المنصوص عليها في هذه المادة جميعها قد ترتبت قبل صدور قرار المجلس بالموافقة على البيع او المبادلة .

المادة ٨- يلغى نظام بيع فضلات الطرق ضمن حدود أمانة عمان الكبرى رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٠٩ على أن يستمر العمل بالتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه إلى أن تلغى أو تعدل أو يستبدل غيرها بها وفقاً لأحكام هذا النظام.

٢٠١٦/٩/٢٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور هاني فوزي الملقى	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور جواد احمد العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التربية والتعليم الدكتور محمد محمود ذنبيات
وزير الداخلية سلامة حماد	وزير المياه والري الدكتور حازم كمال الناصر	وزير الثقافة الدكتور عادل عيسى الطويسى
وزير الشؤون السياسية والبرلمانية ووزير الدولة المهندس موسى حابس المعايطم	وزير التخطيط والتعاون الدولي عماد نجيب فاخوري	وزير العمل علي ظاهر الغزاوي
وزير الصحة الدكتور محمود ياسين الشيبان	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه موسى عويس	وزير النقل المهندس يحيى موسى الكسي
وزير البيئة الدكتور ياسين مهيب الخياط	وزير الشؤون البلدية المهندس وليد محي الدين المصري	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور إبراهيم حسن سيف
وزير دولة لشؤون الإعلام ووزير الخارجية وشؤون المغتربين بالوكالة الدكتور محمد حسين المومني	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سامي جريس هلستا	وزير العدل الدكتور بسام سمير التلهوني
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مجد محمد شويكت	وزير المالية عمر زهير ملحس	وزير الزراعة الدكتور رضا الخوالدة
وزير الشباب رامي صالح وريكات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء فواز نجيب ارشيدات	وزير تطوير القطاع العام ياسرة عاصم غوشة
وزير السياحة والآثار لينا عناب	وزير التنمية الاجتماعية خولة العرموطي	وزير دولة المهندس خالد موسى الحنيفات